اقتصاد الحرب والمغازي وآثاره بالأندلس خلال فترة الفتح والولاة

أ. رابح رمضان – قسم العلوم الانسانية – جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

الملخص:

يتناول هذا المقال بالدرس، اقتصاد الأندلس المبني على الغزو في صورة غنائم تراوحت بين المنقولة (العينية) والغير منقولة (عقارات وغيرها من الملكيات)، وتمتد فترة الدراسة من سنة 91هـ، باعتبارها بداية إرسال الحملات الاستطلاعية إليها، وتنتهي بسنة 138هـ، باعتبارها السنة الفعلية لانفصال الأندلس نهائيا عن الخلافة العباسية في المشرق، وقد شهدت هذه الفترة اعتمادا شبه كليا على الريع المتمثل في غنائم الحرب، ولئن تراجع هذا الاقتصاد في بعض الفترات بمجرد الفتح في المشرق باعتباره ظرفي ومتوقف على أسلوب الفتح والمناطق التي تم فتحها، فانه في الأندلس بقي مستمرا طيلة ثمانية قرون، وهذا باعتبار الأندلس كانت منطقة ثغرية يحيط بها النصارى المتربصين من الشمال، بل ومن جميع الجهات باعتبار أرضها وحدودها مفتوحة برا وبحرا.

Résumé

Le présent article traite de l'économie de l'Andalousie ,basée et dépendant des conquêtes ,sous formes de butins, constitués de biens corporels et de biens immobiliers(meubles et d'autres biens).

L'étude est consacrée à la période allant de l'an 91 de l'Hégire, date correspondant aux premières compagnes de reconnaissance et s'achève en l'an 138 de l'Hégire ,soit l'année effective de la séparation définitive de l'Andalousie de la califat Abasside, en Orient . Cette période est marquée par une dépendance, presque totale, des butins de guerres.

Si ,en Orient, ce genre d'économie connait des régressions

en certaines périodes, conséquence de conquêtes tomporaires, dépendant du genre même de ces conquêtes et des térritoires conquis ,il n'a pas été le cas pour l'Andalousie ou va-t-il durer huit siècles ,en raison de la situation(géographique) de cette dernière ,étant menacée du nord par les Chrétiens, et ,même de tout coté puisque ces territoires et frontières sont terrestres et maritimes.

مقدمة:

يتناول هذا الموضوع بالدراسة، بنية اقتصاد الأندلس، في الفترة الممتدة من سنة 91هـ، باعتبارها بداية إرسال الحملات الاستطلاعية إليها، وتنتهي بسنة 138هـ باعتبارها السنة الفعلية لانفصال الأندلس نهائيا عن الخلافتين الأموية والعباسية في المشرق، وقد شهدت هذه الفترة اعتمادا شبه كليا على الريع المتمثل في غنائم الحرب، ولئن تراجع هذا الاقتصاد في بعض الفترات بمجرد الفتح في المشرق باعتباره ظرفي ومتوقف على أسلوب الفتح والمناطق التي تم فتحها، فانه في الأندلس بقي مستمرا طيلة ثمانية قرون، وهذا باعتبار الأندلس كانت منطقة ثغرية يحيط بها النصارى المتربصين من الشمال، بل ومن جميع الجهات باعتبار أرضها وحدودها مفتوحة برا وبحرا، والحقيقة ان هذا النوع من الاقتصاد بالرغم من انه ظرفي إلا انه شكل حجر الزاوية لمالية منطقة الأندلس في هذه الفترة، بل وساهم في رفاهية بعض فئات المجتمع الأندلسي بما في ذلك أهل الذمة أنفسهم، إذ كان بعض التجار يترصد مناطق الغزو والمعارك وبؤر التوتر الثغورية ليشتري السبي والتحف المختلفة من الغانمين، بأسعار رخيصة، ليعاد بيعها وتسويقها بأثمان باهظة، بالإضافة إلى عمل اليهود كوسطاء في التواصل بين المسلمين ودار الحرب النصرانية في عمليات تبادل وافتداء الأسرى، وشيء طبيعي أن تكون لهم عمولة في ذلك.

موارد اقتصاد الحرب والمغازي وسماته:

لقد مثلت الحرب وما تدره من أموال وغنائم، مصدرا هاما من مصادر الثروة، وموردا أساسيا من موارد بيت مال إبان عصر الفتح والولاة بالأندلس؛ ولم يكن غريبا بهذه المنطقة المنقطعة عن العالم الإسلامي؛ جمع الأموال من الحرب، إذ غالبا ما كان اقتصاد الفتح الإسلامي، واقتصاد الأندلس على وجه الخصوص مبنيا على اقتصاد الغزو صيفا وشتاءا، وهو الاقتصاد الأقل كلفة والأكثر سهولة من غيره في أحيان كثيرة إذا ما توفرت الإمكانيات المعنوية والبشرية والمادية، وهذا باعتبار الأندلس منطقة ثغرية منذ وصلها الإسلام والى غاية خروج المسلمين منها نهائيا[1].

والذي يهمنا في هذه الدراسة، الموارد التي تأتي من الجهاد مباشرة كالغنائم وغيرها، أو ما يترتب على الغزو بشكل غير مباشر كالضرائب والمصادرات التي تأتي مع الأزمة المالية بنضوب أموال الغنائم، فبعد أن تقسم الغنيمة وفق نصوص الشريعة الإسلامية، يقسم الباقي على المقاتلين بطريقة متفاوتة، تخضع للرتبة العسكرية والحالة الاجتماعية، أو أن يكون الجندي ينتمي إلى فئة الفرسان أو الرجالة، وفي سبيل الحصول على سيولة نقدية يسارع الباقي من المقاتلين إلى بيع نصيبه من الغنيمة[2].

وتتفق معظم نصوص الحوليات التاريخية على أن الأندلس خلال فترة الفتح والولاة، عرفت حركية كبرى شملت المجالات العسكرية والبشرية، فالحرب كانت سجالا بين الأندلس وما يحيط بها من ساكنة، وكانت السمة البارزة للعلاقة بينها وبين جيرانها، وذلك نتيجة اختلال التوازن بينهما إلى درجة أن هذه الحوليات تكاد تكون مجرد جردا لمجريات الوقائع والمعارك والصراعات المسلحة بين الطرفين"[3]. فيتحدث الزهري عن وضعية ساكنة البلاد وما يحدق بها من أخطار، في إشارة شبه صريحة إلى "حركة الاسترداد المبكرة" فيقول:" كل ساكن بالأندلس إنما هو كالآخذ بعنان جواده في سبيل الله وذلك أنهم كانوا يسكنونها على رغم من العدو دمره الله، ولهم من العدو وقائع كل يوم مشهورة وغارات معلومة

للمجاورة التي بينهم"[4]. أما ابن عذارى فوصف الوضع الحرج بين الأندلس الإسلامية واسبانيا النصرانية في عبارة مقتضبة موجزة وكان اقل اختصارا من سابقه فقال:" والحرب سجال والنفوس آجال"[5]

وفي ظل هذا الجو المضطرب المشحون، فقد تهيأت الظروف لظهور"اقتصاد الحرب والمغازي" الذي يقوم على جمع غنائم الحرب[6]. والغنيمة في اصطلاح الفقهاء المسلمين هي ما تم الاستيلاء عليه من أموال الكفار المحاربين عنوة وقهراً حين القتال[7].وهي كذلك المال الذي حصل عليه المسلمون من الكفار بغير قتال ولا ايجاف خيل ولا ركاب[8]، ويقترب من هذا الفهم للفيء الداودي بقوله هو:"ما أرجعه الله إلى المسلمين من مال العدو"[9] واما الفيء فهو: كل مال وصل من المشركين من غير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب[10]. كالخراج والجزية وعشور التجارة وأخماس المعادن والغنائم والركاز. فما كان عنوة كان فيئا للمسلمين الذين شهدوا الفتح يقسم بينهم، ويسمّى غنيمة أيضا[11]. فَكُلُّ هَذَا مِنَ الْفَيْءِ وَهُوَ الَّذِي يَعُمُّ الْمُسْلِمِينَ: غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرَهُمْ فَيَكُونُ فِي أَعْطِيَةِ الْمُقَاتِلَةِ، وَأَرْزَاقِ الذُّرِّيَّةِ، وَمَا يَنُوبُ الْإِمَامُ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ بِحُسْنِ النَّظَرِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ[12]. ومن الغنيمة كذلك الأموال الصامتة التي يَأْخُذُ الإِمَامُ خمسها ويقسم باقيها على من حضر القتال، للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم[13].

الغنائم مصدر للثروة أثناء فتح الأندلس:

وتفاديا لعمل سردي يقوم على استعراض الأحداث المتعلقة بسير عمليات الفتح ارتأينا تقسيم هذه المواجهات إلى مجالين اثنين حتى نتمكن من اخذ عينات فقط لوقائع حربية أسفرت عن غنائم تم جمعها وأسرى تم استرقاقهم[14].وعليه فسيكون عندنا موارد داخلية ومداخيل خارجية مع العلم انه تعوزنا الإحصائيات الرقمية الدقيقة لحجم الغنائم العينية في أحيان كثيرة، وما ذكر فهو عبارة عن نصوص انطباعية يغلب عليها الطابع الأدبي(تصف الغنائم أحيانا بالقلة وتارة بالكثرة)[15]. وعموما تتلخص هذه الغنائم في نوعين: الأموال الجاهزة المنقولة؛ والثروات والأصول الثابتة.

أ/ الاموال الجاهزة المنقولة:

حيث وجدت أمام الأندلسيين ثروات جاهزة تجلت في ما غنموه واستحوذوا عليه من المناطق الاسبانية بالقوة مثل كميات الذهب وتحف الكنائس وقصور ملوك القوط بالأندلس، كما أن معظم الغارات الخارجية ضد النصارى كان يرافقها كثرة السبي والرقيق[16].حتى غدا هذا السبي من أهم المداخيل الأندلسية، فكان قسما منه يوزع على أهل الرباط والفرسان[17]. أما الأسرى من النصارى فيحدث أحياناً أن يدعوهم الإمام للإسلام فإذا أسلموا صيرهم في جملة غلمانه ومواليه[18]، وفي أحيان أخرى يتم قتل الأسرى في المعسكر أمام الإمام[19]، كما يتم إعطاء بعضهم لبعض الأسر المسلمة ليفادوا بهم أسراهم الذين وقعوا في أيدي النصارى[20].وهذا ما يؤكده احد الباحثين حيث يقول:" فقد كان مصير أسرى الحروب في معظمهم يؤول إما إلى الموت أو "الاسترقاق" في حين كان الفداء مقابل أسرى مسلمين أو مقابل مال استثناءا"[21]. ويضاف إلى هذا ذلك السبي الداخلي الذي عرفته بلاد الأندلس أيضا والمتعلق بالحروب الطائفية والقبلية، التي تخص حركات الثورة والعصيان التي تندلع بين الفينة والأخرى في وجه السلطة المركزية القائمة الممثلة في الأمراء والولاة[22].

وعن حجم وكثرة الغنائم تشير النصوص التاريخية إلى أن موسى بن نصير[23] لما بعث طريفا بن مالك سنة 91هـ نزل بجزيرة طريف الأندلسية؛ فأغار منها على الجزيرة الخضراء، وأصاب سبيا ومالا كثيرا، ورجع سالما[24]، كما انتهز طارق الفرصة وجاز إلى الأندلس 92هـ، فهزم لذريق بفحص شريش فنفلهم أموال أهل الكفر ورقابهم[25]. ويذكر الرقيق أن طارق لما فتح طليطلة أصاب فيها جميع كنوزها وأموالها وغنم منها من الجوهر ما لا يحد له قيمة وكذلك مائدة سليمان ونهض بجميع ما معه من الجواهر والأموال[26]. أما قرطبة فأصاب فيها من الدر والياقوت والزبرجد والذهب والفضة ما لم يجتمع مثله قط وأصاب من الحرير والديباج والنساء والذراري ما لا يحصى ولا يعد، وكان الذي أصابه طارق

ومن معه من السبي عشرة آلاف رأس، وكان سهمانهم من الذهب والفضة لكل واحد من الرجال مائتا دينار وخمسون ديناراً[27].

ومن المفيد الانتباه إلى أن حملة طارق بن زياد النفزي، قد حظيت بتأييد ومساندة عامة أهل البلد من اليهود والنصارى وبعض الأسر الملكية القوطية الذين استقبلوا طلائعه باعتبارها منقذة لهم من جور طغمة عسكرية متسلطة على الرقاب الممثلة في نظام لذريق العسكري، لذلك فعلى اثر معركة وادي لكة الفاصلة، توغلت قوى طارق بن زياد داخل شبه الجزيرة فيما يشبه نزهة عسكرية في اتجاه حاضرة طليطلة التي سقطت بدون كبير عناء. وعليه فبقدر ما كان اندماج بلاد المغرب في دار الإسلام عسيرا، إذ استغرقت الفتوحات ما ينيف عن نصف قرن من الحروب والمواجهات الدموية انتظمت الأندلس في بضعة شهور ضمن ولاية بلاد المغرب في إطار خلافة دمشق الأموية بفضل حكمة طارق بن زياد وعدله[28].

إلا أن موسى بن نصير سرعان ما هب مسرعا إلى الأندلس ليتفرغ بعدئذ للسبي والغنائم ومراجعة العهود والمواثيق التي أعطاها طارق لأهل البلد[29]. وقد ذكرت المصادر التاريخية الغرائب التي أصيبت في مغانم الأندلس أيام فتحها كمائدة سليمان(ص) التي ألفاها طارق بن زياد بكنيسة طليطلة وقُليلة الدر التي ألفاها موسى بن نصير بكنيسة ماردة، وغيرهما من طرائف الذخائر[30]. وبذلك فقد حمل موسى الذهب والفضة والجوهر والمتاع ونفيس التحف والغنائم ما لا يقدر ولا يوصف ومن أشراف السبي عدد عظيم، فكانت وسق 114 عجلة تبدل عليها الأزواج كل مرحلة[31]. ولقد وصف ابن قتيبة الأموال التي جمعها موسى بن نصير وعاد بها معه عندما قرر العودة وصفا دقيقا حيث يقول:" وخرج معه بأصناف ما في البلد من بزها ودوابها ورقيقها وطرائفها وما لا يحصى فاقبل يجر الدنيا وراءه جرا لم يسمع بمثله ولا بمثل ما قدم به"[32]، وقد استصحب معه مائة رجل من أشراف الناس: بل هناك رواية أن موسى دخل دمشق ومعه ثلاثون من خيرة أسرى القوط، ألبسهم أفخر الثياب، وسار بهم في موكبه، ليدلّ على

عظم الفتح الذي تم على يديه[33]. فكان منهم ملك قلعة أوساف، وملك ميورقة ومنورقة[34]. وكان من جملة السبي ثلاثون ألف فارس[35]. ولما وصل مصر سنة 95هـ، لم يبق بها شريف إلاّ وقد أوصل إليه موسى صلة ومعروفاً كثيراً، وأهدى لولد عبد العزيز بن مروان فأكثر لهم[36].

ب/ الثروات والأصول الثابتة:

وهي الأراضي والملكيات العقارية التي استولى عليها العرب والبربر بالأندلس عنوة، مثل الأراضي السهلية الخصبة والمراعي الواقعة في جنوب الأندلس وغربه، مع العلم ان هذه الملكيات يندرج تحتها الغلات والحقول والبساتين وما تحويه[37]، وسوف يقتصر حديثنا هنا حول مسألة الأراضي والملكيات العقارية التي حازوها من خلال عملية الفتح.

فبادئ ذي بدء يلاحظ في فترة الفتح انه تم الاستحواذ على أراض واسعة بالأندلس حيث تطالعنا المصادر التاريخية عن مقدار هذه الأراضي في إشارتهم إلى طريقة فتح المدن، وان في اغلبها تم فتحها عنوة، فذكر ابن حبيب في سياق تقييم وتقويم الوضع العقاري العام، أن الأندلس" أكثرها افتتح عنوة "، كما ذكر محمد بن مزين أن موسى بن نصير قد قسم مجموع ما افتتح من ارض الأندلس على الجند باستثناء شنترين وقلنبرية ووشقة[38].

فموسى بن نصير الذي خرج إلى الأندلس سنة 93هـ في عسكر ضخم من وجوه العرب والموالي وعرفاء البربر[39]، نزل بالجزيرة وبدأ زحفه بالاستيلاء على مدينة شَذُونة عنوة[40]، ثم سار إلى قَرْمونة وإشبيلية، فاستولى عليهما، ثم ماردة التي انتهت بالتسليم، إذ صالح أهلها على أنّ " جميع أموال القتلى والهاربين إلى جليقية وأموال الكنائس وحليها غنيمة للمسلمين ودية لمن قتل منهم[41]. ثم تقدم إلى سرقسطة فافتتحها، فأصاب فيها ما لا يعرف قدر، وجاءه أهل جليقية يطلبون الصلح فصالحهم، وفتح بلاد البشكنش؛ وتمّم موسى الفتح وتوغل إلى برشلونة في جهة الشرق، وأربونة في الجوف وصنم قادس في الغرب، ودوّخ أقطارها

وجمع غنائمها[42]. وأرسل حملات أخرى إلى غرناطة وإلبيرة ومالقة ففتحت تباعا بعد حصار قليل، وفر سكان مالقة إلى الجبال[43].

بهذا يتبين أن أراضي الشمال الإسباني الواقعة شمالي نهر الوادي الكبير، معظمها قد فتح صلحاً[44]، ما عدا بعض المدن الواقعة على البحر قاومت الفتح، وارتضوا دفع الجزية، عكس ما رأيناه في جنوبي الأندلس حيث بذل الفاتحون طاقات كبيرة في فتح مدنه، وبقي موسى بن نصير أكثر من عام يفتح أو يعيد فتح المدن في جنوبي الأندلس عنوة، وهذا يعود إلى كون المناطق الشمالية كانت جبلية مجدبة في عمومها مقارنة بالمناطق الجنوبية الخصبة وبالتالي ملكياتها أوسع وأثمن من مناطق الشمال والدفاع عنها سيكون مستميت[45]، وبعد الاستحواذ عليها وزعت على المحاربين وأعطيت لهم سجلات بتمليكها[46]. وقد فضل غالبية جنود طارق وموسى البقاء في المدن والأرياف المفتوحة، حيث استقروا وأقاموا منازلهم' والى ذلك يشير المقري بقوله: "وكان العرب والبربر كلما مر قوم منهم بموضع استحسنوه حطوا به ونزلوه قاطنين"[47].

وكما هو معلوم أن بعض الفاتحين للأندلس سواء عربا أو بربر كانوا يعيشون في بيئة بدوية قائمة على النظام القبلي المؤسس على موارد اقتصادية غير ثابتة، مما يجعل من "نظام الإغارة على الغير أمرا مألوفا" وهذا ما حتم عليهم – بالإضافة إلى هدف نشر الإسلام من وراء الجهاد– توفير الغنائم لتسيير دواليب الدولة. وبإلقاء نظرة فاحصة على القبائل العربية الداخلة إلى الأندلس والتي رافقت حملة موسى بن نصير، والمنتشرة بين مختلف مناطقه، نجدهم يتألفون من القبائل اليمنية، مع قلة تنتمي إلى عشائر أخرى من مضر وربيعة. وقد كان انتشارهم واستقرارهم بالأندلس يخضع للقواعد القبيلة؛ وكان من هؤلاء أسر معروفة من الأوس والخزرج، استقروا بمنطقة سرقسطة، وشذونة، كما استقروا بقرطبة وقبرة، جنوب غربي قرطبة ووادي الحجارة[48]. وتركز الأزد في منطقة تدمير واشبيلية، وغرناطة، وجيان[49]. أما رجال قبيلة غافق، فقد استقروا على طول الطريق التي سلكتها حملة موسى بن نصير، مثل الجزيرة الخضراء، وشذونة في

الجنوب، وسرقسطة في الشمال الشرقي. واشبيلية، وشمال قرطبة وإلى حد ما في طليطلة والبيرة. وكان إقليم الشرف الخصيب، الذي يقع إلى الغرب من اشبيلية، موطناً للعديد من الغافقيين. وبقرية الملاّحة بغرناطة المشتهرة بالملح[50].

ونجد من القبائل اليمنية الأخرى كعشيرة معافر، التي استقرت بالجزيرة الخضراء وحصن قرطاجنة. وجنوب إشبيلية[51]. كما أصبح الموطن الرئيس لعشيرة تجيب، منطقة الثغر الأعلى، كسرقسطة، وقلعة أيوب.ووشقة[52]. وتعد عشيرة بليّ من العشائر قضاعة البلديين. واستقرت بفحص البلوط غربي قرطبة، الذي كان يشتهر بموارده الغنية بالبلوط والزئبق[53]. وكان بعض زعماء قريش من أهم المضريين الذين رافقوا موسى بن نصير، وينتمي هؤلاء إلى فهر بالبيرة وقرطبة واشبيلية[54]، أما بنو زهرة، فبباجة وبطليوس، واشبيلية. وسرقسطة[55].

وفي الحقيقة تختلف الروايات في الإجراءات التي اتخذها موسى بن نصير لتقسيم الأراضي المفتوحة في الأندلس، فمنها ما يؤيد أنه قسم البلاد بعد اكتمال الفتح، فاحتفظ بحصة الخلافة من الخمس، ووزع الباقي بين جنوده، كما خصص العديد من السبي ليزرعوا أراضي الخمس ويبقوا فيها، على أن يدفعوا ثلث محصولهم للمسلمين، وأصبحوا يُسمون بالأخماس، وعُرف أبناؤهم ببني الأخماس[56].

وإن فيما ذكر ما يدل على انه شرع في توزيع الأموال غير المنقولة وتقسيم الأراضي معاملة الغنيمة[57].وإن جميع الأراضي الأخرى التي وقعت بيد المسلمين سواء منها المفتوحة عنوة، أو الخالية التي هرب منها أصحابها من النبلاء ورجال الكنيسة. فتقاسمه الفاتحون على أساس نزول كل قوم فيما طاب لهم من الأرض[58]. ولم يخف الرازي اعتماد معيار القوة والغلبة أثناء إجراء التقسيم المذكور بقوله في عبارة مقتضبة دالة:" لما فتح المسلمون الأندلس اخذ القوي بقوته والضعيف بضعفه ولم تنقسم على الحقيقة"[59]. وحسب احد الباحثين فان موسى:" وضع أصناف الوظائف والمستحقات على أرباب الأرض والمستغلات من عامة الفلاحين وفقراء الناس، وركن في ذلك إلى معيار القوة والغلبة نابذا

الأحكام الشرعية المتعارفة بخصوص وضعية الأرض"[60]. وقد أكد ذلك ابن حزم بقوله:" هذا ما لم نزل نسمعه سماع استفاضة توجب العلم الضروري في أن الأندلس لم تخمس كما فعل رسول الله (ص) فيما افتتح، ولا استطيبت أنفس الفاتحين وأقرت لجميع المسلمين، كما فعل عمر بن الخطاب فيما فتح، ولكن نفذ الحكم فيها بأن لكل يد ما أخذت"[61].

ولا تعوزنا القرائن الكاشفة عن أراضي العنوة التي عوملت معاملة الغنيمة. فتعرضت للتخميس بعدد من مناطق الأندلس. فقد ذكر الغساني استمرار" أموال الأخماس بالأندلس معمورة مدة الأمراء فيها تعمر بأسمائهم إلى أن ثار الرؤساء في كل جهة"[62]. وحسبما يتضح كذلك من خلال المعلومات الضافية التي يقدمها ابن القوطية وابن خلدون، من تعرض قرطبة للتخميس وحصول البطاح التي بقبلتها ضمن أراضي الأخماس[63]. ورغم أن موسى بن نصير قد تحقق على يديه نصرا ماديا ومعنويا كبيرا للمسلمين وجمع غنائم لم يسمع بمثلها في الإسلام، إلا انه لم يقنع بذلك وهمَّ حسب ابن خلدون بالقفول إلى دمشق من ناحية أوربا" فأجمع أن يأتي المشرق على القسطنطينية ويتجاوز إلى الشام ودروب الأندلس ويخوض ما بينها من بلاد الأعاجم أمم النصرانيّة مجاهدا فيهم مستلحما لهم إلى أن يلحق بدار الخلافة"[64].

ولكن رغم هذا الكم الهائل من الأموال والملكيات التي تم الاستحواذ عليها، إلا أن احتكارها وعدم توظيفها وتنميتها في المشاريع الاستثمارية المنتجة وتحريك عجلة التنمية سواء الزراعية أو الصناعية (كما فعل عمر بن الخطاب بالسواد)افقد هذه الأموال المكتسبة قيمتها[65]، بل تم توظيفها في عمليات استهلاكية ترفية، وبذلك لم تظهر تنمية الأموال واستثمارها إلا في أوقات متأخرة من تاريخها،- وذلك ربما يرجع لعدم وجود خبرة مسبقة راسخة في الصناعة والزراعة لدى العرب والبربر- ولغلبة الطابع البدوي على أكثرهم، ولذلك فقد لاحظ ابن خلدون "أن سكان البادية منهمكون غالبا في تحصيل "الضروري من العيش، واجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن

والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة"، ولذلك فهم يتنازعون دوما على مواطن الرزق، ولا يجدون حرجا في الاعتداء على الأموال والممتلكات أحيانا، "فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه". فيتضح إذن أن بيئة البداوة وما تفرزه من نظام قبلي يعزز نظام الغارة أكثر، ويجعلها نظاما مألوفا" غير خارج عن العرف والقانون" وحسبنا أن كثير من رجال هذه القبائل سواء العربية أو البربرية اعتمدوا في معاشهم على اقتصاد بدوي يقوم على الرعي والترحال وبعض المبادلات التجارية المعتمدة على المقايضة، ولا غرو فقد كانوا "لا يعرفون حرثا ولا زرعا ولا خبزا وإنما أموالهم الأنعام" "ويتنقلون من ماء إلى ماء كالعرب".

وفي ظل سيادة البنى القبلية القديمة لدى كل من العرب والبربر، القائمة على الإحساس بضرورة تأمين موارد العيش للبقاء والاستمرارية في بيئة تتميز بعدم ثبات مناخها، مع غياب شبه تام للسلطة المركزية وانعدام كلي للأسوار والحصون، فان البدو يلجؤون في بحثهم عن القوت إلى القيام بغارات للحصول على المغانم التي تضمن لهم العيش "فتكون أرزاقهم في ظلال رماحهم"[66] فالقبائل المغاربية كانت في السابق تعيش من الغزو، لكن مع الفتح استلبت منها هذه الوسيلة لصالح الفاتحين العرب، وبذلك فقد شكلت ثروة الأندلس المادية(المغانم) عنصرا أساسيا في انتقال وهجرة بعض الأفراد والقبائل من بلاد المشرق والمغرب نحو الأندلس الخصيب في البداية، ثم كانت هناك حركة ثانية من جنوب الأندلس الغني إلى شماله المقفر بغرض الرباط هناك، ومن اجل المغانم المغرية بمختلف مناطق الأندلس أبان فترة الفتح ثم الولاة.

وما يلاحظ هنا كذلك، هو استمرارية تدفق الهجرة العربية إلى الأندلس رغم بعدها وطول المسافة بينها وبين المشرق[67]، ويبدو أن عملية اصطحاب الأتباع، في أي تعيين لقائد جند جديد أو والٍ إلى الأندلس، فأصبحت خطة ثابتة خلال عصر الولاة[68]، وما يدل على ذلك هو ارتفاع نسبة المهاجرين، إذ ارتفع عدد الجند من 12الف دخلوا مع طارق[69] إلى أكثر من 50الف مع عبد الرحمن الغافقي حسب الرواية العربية –والى أكثر من 300الف حسب الرواية

المسيحية-، ليتجاوز هذا العدد 120الف في المعركة التي جرت بين البلديين والشاميين سنة 124هـ[70]، وما يدل على هذه الهجرة كذلك هو الإشارات إلى اكتضاض المراكز الحضرية مثل قرطبة، وضيق المساجد بالمصلين مما اضطرهم إلى توسيعها وترحيل جزء من الجند العرب الشاميين، إلى مختلف مناطق الأندلس المجاورة[71]، فجرى توزيع الشاميين واستقرارهم في الأندلس حسبما أفاد به الكثير من المؤرخين على غرار تجمعاتهم السابقة في بلاد الشام، أي نظام الجند[72]. وهذا كله على حساب الأراضي العامة المتمثلة في الخمس وبعض ممتلكات أهل الذمة، وكانت النتيجة في الأخير هي نضوب الملكيات العامة وتحولها إلى ملكيات خاصة عن طريق الإقطاع.

وبالتالي فالغزو شكل حجر الزاوية في النظام الاقتصادي للأندلس مع بداية الاستقرار فيها. والذي تشكل الغنيمة والأسلاب أهم موارده بالنسبة للأفراد وكذا دولة الخلافة[73]، فوفرت هذه الغنائم في جملتها موردا هاما لخزينة الدولة ضمنت لها القوة والاستمرارية الى حين. ولكن الخطر الذي كان يهدد هذه القوة هو توقف عمليات الجهاد. فكما هو مقرر ان نيات هؤلاء الفاتحين الذين انتقلوا الى الأندلس كانت مختلفة، بحيث منهم فعلا من انتقل بنية المرابطة في الثغور للجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمته، والبعض ذهب طمعا في الأسلاب، والبعض الآخر فر هاربا من الحرب المستعرة في المشرق بين مختلف عصبياته ومذاهبه؛ وهذا ما يجعل من الغزو مهدد بالتوقف في أي لحظة، هذا إذا ما أضفنا مشكل آخر ظهر بالأندلس وهو غياب شبه كلي لسلطة الدولة المركزية في ضبط ومراقبة المنطقة عن كثب، والأندلس خلال هذه الفترة كانت فعلا تعاني من فراغ للسلطة المركزية نظرا لبعد الأندلس عن مركز العاصمة دمشق، وزادت هشاشة هذه السلطة أكثر مع ابتعاد العاصمة إلى العراق في ظل الدولة العباسية، ويلخص ابن عذارى شغور السلطة المركزية في بلاد المغرب عموما بقوله:"وكان أهل المغرب يتولون أمور بلادهم وأمراؤهم يتولون الإمارة بينهم إلى أن تغلب كل شخص منهم على موضعه"[74].

فترة الولاة و بوادر الالتجاء الى الموارد غير الشرعية:

لقد كانت الدول المغاربية الوسيطية عموما أكثر جنوحا نحو الغزو سواء داخليا أو خارجيا، الأمر الذي كان يتطلب سيولة مالية باستمرار لتدعيم نفقات هذه الحرب، لذلك غالبا ما كان الاستغلال الجبائي يتصدر قائمة الموارد التي يقوم عليها نظام المغازي، لتأتي بعد ذلك المصادرات للأراضي والملكيات المختلفة، وبالأخص عندما تتضاءل عمليات الجهاد وتقل مداخيل الغنائم، فيلجأ الحاكم آنذاك إلى تعويض النقص بابتداع ضرائب جديدة، في أغلبها غير شرعية لتدعيم مشاريعه الحربية ضمانا لاستمرارية سيولة الغنائم آو لتعويض النقص الحاصل نتيجة النفقات الأمنية الباهضة، وتراجع مردود عمليات الغزو التي تحولت إلى مجرد حروب دفاعية بعد أن كانت حروبا "توسعية" ضمنت لبيت المال فائضا مهما في بعض الفترات، وتم بذلك إفراغ بيت المال بالأندلس بعد توقف الفتوحات مما تسبب في ظهور الصراعات والنزاعات الداخلية، فاحتاج الأمر إلى مزيد من الأموال لإطفاء نار الفتنة[75].

ويستشف من تتبع النصوص التاريخية أن تقاليد الحرب استمرت فعلا في أسلوب التعامل مع الآخر في فترة عصر الولاة بالأندلس، وبعبارة أخرى فقد تأرجحت علاقة الدولة المركزية مع الأطراف –داخليا وخارجيا– بين الرضوخ مقابل دفع إتاوة سنوية معلومة قد تختلف من منطقة إلى أخرى حسبما تمليه ظروف الاتفاق؛ فبالرغم من ظهور الفتن والمشاكل الداخلية بالأندلس، إلا أن آلة الحرب باتجاه النصارى لم تتوقف، ويحدثنا ابن خلدون عن تواصل هذه الاشتباكات قائلا: "وأثخنوا في أمم الكفر وافتتحوا برشلونة، وحصون قشتالة وبسائطها، وانقرضت أمم القوط، ولجأ الجلالقة إلى جبال قشتالة وأربونة، فتحصّنوا بها، وأجازت عساكر المسلمين ما وراء برشلونة، حتى احتلّوا بسائط وراءها، وتوغّلوا في بلاد الفرنجة وعصف ريح الإسلام بأمم الكفر من كل جهة[76]، ويضيف المقري أن والي الأندلس الحر بن عبد الرحمن القيسي سار نحو

الشمال، في جيش ضخم ليستعيد المدن والحصون الشمالية، في بلاد الفرنجة ونواحي أربونة، فاخترق ولاية سبتمانيا وافتتحها في سنة (99هـ) [77]، ووصل إلى نهر الجارون. فسبى وغنم وقفل بالأسرى والغنائم[78]. وهناك رواية مسيحية تشير إلى أن الحر، قد توغل عبر جبال البرتات وافتتح أربونة[79].

ومن الجدير بالذكر أن المعارك التي كان المسلمون يخوضونها في الأندلس لم تكن مع نصارى الشمال في ليون وقشتالة وحسب... بل كانت تتجاوزها إلى مناطق في أعمال بلاد الغال(فرنسا) وايطاليا وبريطانيا وغيرها وان في كثرة الغنائم التي كانوا يجمعونها ما يدل على أن الأمر كان أعظم مما تستطيعه بلاد الجلالقة الجبلية القاحلة[80]. ودليلنا ما قام به الوالي الجديد عبد الرحمن بن عبد الله العكّيّ حينما غزا إفرنجة، وهم أقاصي عدوّ الأندلس فظفر وغنم غنائم كثيرة[81]. كما انه لما ولي عبد الرحمن الغافقي على الأندلس، وحد صفوف العرب والبربر، وانطلق ليستكمل الفتوح، ففتح أقصى غرب فرنسا فوصل إلى بواتييه[82]، وهذا رغم انطلاق بعض أفراد جيشه مكرهين، بسبب تعلقهم بالغنائم الكثيرة التي غنموها، وافتتانهم بتلك الأموال الضخمة التي حصلوها من مختلف مناطق فرنسا، فعادت العصبيات القبلية العنصرية للظهور بين العرب والبربر من جديد، بسبب الغنائم الكثيرة التي لم توزع. واجتمعت العصيبة، وحب الغنائم والخوف عليها، والاعتداد بالعدد الضخم[83]. ولما اضطربت شؤون الأندلس بعد مقتل أميرها عبد الرحمن الغافقي وارتداد جيشه في بلاط الشهداء (114هـ)، شغل الولاة برد جيوش الفرنج والجلالقة، وعانى المسلمون من عيث النصارى. وسار الوالي الجديد للأندلس عقبة بن الحجاج السلولي في سنة 116هـ، إلى غزو العصابات الجليقية واستولى على بعض مواقعها. ولما اضطرمت الأندلس بالفتن ونشبت الحرب بين مختلف الزعماء والقبائل، ازداد النصارى جرأة وعيثاً في أراضي المسلمين، بقيادة "بلايو" بداخل وخارج الأندلس، وكانت الإمارة النصرانية الناشئة تنمو خلال ذلك ويشتد ساعدها، ويهرع النصارى إلى لواء بلايو من مختلف الأنحاء.

وتتعدد إشارات المصادر إلى الموارد المالية الجديدة المرتبطة بتوقف عمليات الغزو؛ فقد ظهرت بجلاء قبيل الثورات البربرية ببلاد المغرب والأندلس، وخير دليل على ذلك ما ذكرته المصادر التاريخية من تصرفات الولاة في المنطقتين، وبتشجيع من الخلفاء الذين غضوا الطرف في البداية عن بعض الانتهاكات والتجاوزات، فلما استقرّ محمد بن يزيد بإفريقية بأمر من سليمان الذي أوصاه بأخذ أهل موسى وولده وكل من تلبّس به، واستئصال أموالهم وتعذيبهم، حتى يؤدوا ثلاثمائة ألف دينار[84]. وفي سنة 101هـ ولي الخلافة يزيد ابن عبد الملك فولى على أفريقية يزيد بن أبي مسلم مولى الحجاج بن يوسف وصاحب شرطته. وكان ظلوماً غشوماً وكان البربر يخشونه[85].

كما تمت إعادة النظر في ملكيات أهل الذمة وتوزيعها من جديد خلافا للعقود المبرمة مع فترة الفتح، فقد ذكر احد الباحثين ان ولاية مرسية (تدمير)، بعد وفاة صاحبها "تيودمير"، خلفه في حكمها ولده "أتاناجلد". فاعتبر بذلك أبو الخطار أن نص المعاهدة كان قصرا على والده، وأنه لا يسري على خلفائه، وطالب الابن بتأدية الجزية لقرطبة، وأنزل جند مصر قسرا بقواعد تدمير، وأقطعهم أراضيها، وكان إنزالهم على أموال العجم من أرض ونعم. وضمت تدمير إلى باقي ولايات الأندلس[86].كما يذكر ابن عذاري:" إن الخلفاء بالمشرق كانوا يستحبون طرائف المغرب ويبعثون بها إلى عمّال إفريقية فيبعثون لهم البربريات السنيات فلما أفضى الأمر إلى ابن الحبحاب مناهم بالكثير وتكلف لهم أو كلفوه أكثر مما كان فأضطر إلى التعسف وسوء السيرة فحينئذ عدت البرابر على عاملهم فقتلوه وثاروا بأجمعهم على ابن الحبحاب. وبذلك فقد تعدى في الصدفات والعشر وأراد تخميس البربر وزعم أنهم فيء للمسلمين وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يخمسون من لم يجب للإسلام فكان فعله الذميم هذا سبباً لنقض البلاد عليه"[87]، وظهور ثورات البربر سنة 122هـ بالمغرب وسنة 124هـ بالأندلس، ووقوع الفتن العظيمة المؤدية إلى قتل العدد الكبير من المسلمين.

ويرجع غض الطرف من قبل الخلافة عن هذه الانتهاكات، اما بسبب خوف الخلفاء من محاسبة الولاة وبالتالي فقدان ولاءهم، او لرغبة الخلافة نفسها في تلك الأموال الضخمة التي ستسد بها العديد من الفجوات المالية لنفقاتها الواسعة والمتصاعدة (كنفقات الخلفاء المترفة، وسد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات نظرا لتوقف الفتوحات وشح مصادر الأموال في عديد من مناطق الدولة الإسلامية، ولصد الحركات الانفصالية الاستقلالية[88]. كما كانت الأسباب الأمنية والعجز في احتواء الحركات الانفصالية الطائفية، والأزمة المالية في كثير من الأحيان هي التي أجبرت الخلفاء، على عزل الولاة وتعيين آخرين، إذ كان هذا الإجراء يتم غالبا اثر استنزاف بيت المال وتصاعد الفتن والثورات، ولذلك كان يتوجب على الوالي الجديد استحداث مصادر مالية جديدة ومتنوعة من المغانم وغير المغانم، وإيجاد حلول فورية لإخماد بؤر التوتر بجميع الوسائل، مباشرة بعد تعيينه على رأس الولاية؛ وإلا فسيكون مصيره مثل مصير سابقه من العزل والتوبيخ.

وقد ربط ابن خلدون بين قلة الجبايي في المرحلة الأخيرة من عمر دول العصر الوسيط وحاجة الحاكم الى الزيادة في الضرائب لتحقيق التوازن وتغطية مستلزمات الملك من أبهة وترف وإنفاق على الجند، وهو ما سيظهر وينعكس سلبا وبشكل مباشر على فترة الولاة بعد ذلك، فالحرّ بن عبد الرحمن القيسى رغم انه كان صارماً جائراً شديد الوطأة. إلا انه قام بتوطيد الأمن وقمع الفتن والمنازعات التي كانت قائمة بين العرب والبربر، وأصلح الجيش، وطارد الخوارج والمعتدين من الجند[89]، ثم عاد النظام الداخلي بقرطبة للاضطراب، وعادت المنازعات تعمل عملها، في تقويض الأمن والسكينة، فأنفق الحر حينا آخر في قمع الفتنة، حتى عزله الخليفة عمر بن عبد العزيز، لقسوته وصرامته، واضطراب النظام عليه، فسادت في ولايته القلاقل[90].

وعلاوة على الضرائب التي ابتدعها الحاكم سعيا إلى تدعيم بيت المال وتوفير السيولة اللازمة للحروب ثمة أعباء أخرى فرضت على الرعية، وتأتي الهدايا

التي يبعث بها الولاة للخلفاء من ضمن الأعباء التي فرضها اقتصاد المغازي، وهو ما يعني أن السكان كانوا يقدمون أموالا في صورة ضرائب أو هدايا إلى الوالي ليقدمها بدوره إلى الخليفة. وكان الهدف منها توفير فائض لبيت المال حتى تتمكن الدولة من انجاز مشاريعها العسكرية[91]. وخير مثال على ذلك طريقة إعادة تعيين بشر بن صفوان واليا على بلاد المغرب الإسلامي، فيذكر ابن عبد الحكم قائلا :"ثم وفد بشر بن صفوان بهدايا إلى هشام بن عبد الملك فردّه على إفريقية. وتتبّع بشر بعدها أموال موسى بن نصير، وعذّب عمّاله، فولّى على الأندلس عنبسة بن سحيم الكلبي، وعزل عنها الحرّ بن عبد الرحمن"[92].

وهكذا يتضح أن الخلافة والولاة كانوا يجنحون إلى فرض الضرائب اللاشرعية لانجاز المشاريع العسكرية التي رغم أهميتها فإنها غير منتجة للثروة بشكل مباشر. فضلا عن تخصيص جزء منها لتنفقه في الكماليات بدليل الإشارات إلى بناء بعض الدور وربما حتى القصور، فيذكر ابن القوطية أن:" الصميل بن حاتم كان يمتلك داراً كبيرة وتقع خلف هذه الدار عقدة الزيتون المشهورة التي تضم مائة ألف شجرة، وكانت أمواله كثيرة[93]. وهناك قناة عامر المنسوبة إلى عامر بن عدي من أشراف بني عبد الدار بالأندلس وتقع غربي قرطبة[94]. وهناك الضياع الواسعة التي تضم القصور الكبيرة والتي تسمى بالبلاط مثل: بلاط مغيث الرومي وبلاط الحر[95]، وكان أبو عثمان شيخ موالي بني أمية بالأندلس يمتلك إقطاعاً كبيراً بقرية طُرش من كورة قرطبة[96]. وهذا ما تمخض عنه أزمة مالية خانقة جعلت الدولة توسع دائرة الابتزاز الاقتصادي في محاولة لتجاوز العجز الذي أصبح ينخرها، وتوفير الرصيد الذي يضمن لها الاستمرارية في مشاريعها العسكرية. وغالبا ما كانت تسعى إلى فرض ضرائب ومكوس مجحفة على الرعية.

ويفهم من انبهار وتعجب رواة أحداث فتح الأندلس، بالأسلاب والمغانم التي حصلت من هذه المنطقة، فيعددون ويصفون حجم هذه الأموال وكيف وزعت وحملت إلى المشرق، كما يستشف من عدم وجود إشارات المصادر

التاريخية إلى المشاريع الاستثمارية المدرّة للدخل كالزراعة والصناعة والتجارة في هذه الفترة من تاريخ الأندلس، عدم اهتمام الفاتحين ثم الولاة بالقطاعات الإنتاجية، بل ما يظهر فقد هو الاستحواذ والارتماء على ملكيات الغير، وهذا ما يشعر بعدم اهتمام أمراء الأندلس بالمصلحة للدولة، بقدر اهتمام كل فرد بما حصل من غنائم وكيف أنفقها وتصرف فيها بشكل فردي، فكان جل تركيزهم على إيجاد مناطق نفوذ لهم وللقبائل الموالية لهم ذات الشوكة والعصبية، لحمايته من أعدائه في الداخل مقابل بعض الامتيازات لزعيم القبيلة وأفرادها. وما ذكرناه في الصفحات السابقة ما يكفي ليقوم دليلا على انتهاج سياسة تقوم على الضرائب والمصادرات التي هيجت بدورها المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة النائية. وسنرى أن ذلك لم يحدث صدفة بل جاء تعبيرا عن معارضة لسياسة معينة سلكها بعض ولاة بني أمية في المغرب والأندلس ولا سيما في ميدان السياسة الجبائية[97].

وقد رافقت عصر الولاة محاولات التسيير بشكل فردي أحيانا، وهذا ما يظهر في قتل قادة الجند لبعض الولاة وفرض سياسة الأمر الواقع الخلافة، فمنذ بداية عصر الولاة سنة 95هـ يلاحظ طمع قادة الجند في أمر إدارة الأندلس وملكياته، فبادروا بقتل والي الأندلس عبد العزيز بن موسى عام 97 هـ، وتولية أيوب ابن حبيب اللخمي مكانه[98]. فبالرغم من أعماله الجليلة التي قام بها، في استكمال فتح شبه الجزيرة الايبيرية، فان ذلك لم يشفع له عند الخليفة، واختتمت عهدته بنهاية مأساوية، وقد لخص لنا الرازي أعماله ونهايته التراجيدية قائلا:" فبعد أن ضبط سلطان الأندلس، وسد ثغورها، وافتتح كثير من مدائنها؛ وكان من خيرة الولاة، إلا أن مدته لم تطل، لوثوب الجند عليه سنة 97هـ وقتلهم له، لأشياء نقموها عليه[99]. ويؤكد ابن خلدون ذلك قائلا:"وسارت عساكر الأندلس بعبد العزيز بإغراء سليمان فقتلوه، وكان خيّرا فاضلا، وافتتح في ولايته مدائن كثيرة[100].

وربما تعود نقمة الخليفة على عبد العزيز بن موسى، لتراجع وتيرة المداخيل من السبي والغنائم مقارنة بالفترة السابقة، وذلك لإبدائه المرونة والتسامح في

معاملة سكان المناطق المفتوحة بالأندلس، "فأبدى في معاملة البلاد المفتوحة كثيرا من الرفق والتسامح، والاعتدال في فرض الضرائب وتطبيق الأحكام. ولنا في معاهدته مع الدوق تيودمير Theodemir. خير شاهد، وهذا حينما اتجه شرقاً نحو ولاية مرسية(تدمير)[101]، حيث احتفظ تدمير بإدارته الداخلية لهذه الولاية، شريطة أن يدفع جزية سنوية تقدر بواحد دينار، مع كميات معلومة من المنتوجات الزراعية، وبالمقابل فإنهم لن يُجرّدوا من ممتلكاتهم[102].وقد استسلمت مناطق أخرى إلى المسلمين بموجب معاهدات صلح، مثل مدينة وشقة[103]. كما ابتدأ بعد ذلك عبد العزيز بحملة لفتح وسط البرتغال، ففتح وعقد معاهدات صلح مع يابرة، ولشبونة، وقلمرية، وشنترين[104].فهذه في نظرنا من الأسباب المحتملة التي من شأنها أن تؤدي الى غضب الخليفة عليه، بل ما يؤكد سياسته المتسامحة تجاه اهل الذمة هو اتهامه بالتنصر وقتله لهذا السبب. فالجشع المتزايد من قبل بعض الخلفاء كان من بين الأسباب التي أدت ليس إلى قتل الولاة فحسب، بل أدخلت منطقة بلاد المغرب الإسلامي برمتها في صراع داخلي دامي أدى في النهاية إلى انفصالها عن الخلافة المركزية.

وانتقلت بذلك إلى الأندلس –بعد هدوء داخلي نسبي دام ستة سنوات– حمى وعدوى العصبية القبلية، ويعطينا ابن عبد الحكم وصفا دقيقا وبليغا لما آل إليه وضع الأندلس بعد مقتل عبد العزيز قائلا: "ومكث أهل الأندلس بعد ذلك سنين لا يجمعهم وال"[105]. وولي من بعده أيوب بن حبيب اللّخميّ فتولى عليها ستة أشهر، ومع ذلك فلم تنعم الأندلس بالاستقرار طويلاً، اذ استبدل بالحر بن عبد الرحمن الثقفي (97 – 100 هـ) الذي وصل إلى قرطبة ومعه أربعمائة رجل، وأول عمل قام به هو إصلاح الجيش ومطاردة المعتدين من الجند واتبع معهم سياسة شديدة الوطأة[106]. ثم تتابعت ولاة العرب على الأندلس بعد ذلك، فتارة من قبل الخليفة وتارة من قبل عامله على القيروان[107]. فجاء بلج بن بشر فادعى ولايتها، ووقعت فتن من أجل ذلك افترق أهل الأندلس فيها على أربعة أمراء، حتى أرسل إليهم والياً أبو الخطار حسام بن ضرار الكلبي، فحسم مواد

الفتنة، وجمعهم على الطاعة بعد الفرقة[108]. ثم تولى من بعده مجموعة من الولاة، كان آخرهم الهيثم بن عبيد الكلابي، كان متعصباً لقومه ولقبيلته، فبدأت تحدث مشاحنات ومعارك بين العرب والبربر بحسب العرق والعنصر[109].

ومع ذلك فان الأندلس عرفت بعض فترات الهدوء، ومنها عهد عمر بن عبد العزيز، اذ بعد اعتلائه لعرش الخلافة، اهتم اهتماما خاصا بشأن المسلمين في الأندلس فعين السمح بن مالك الخولاني، عليها[110]،ويذكر ابن القوطية، أن الخليفة عمر، اهتم بضبط أموال الأندلس وتنظيم خراجها فأرسل جابرا برفقة السمح في سنة101هـ ، ليتولى مسؤولية تقسيم الأرض بالأندلس، من أجل أن يُحدّد خمس الخلافة وما غلب عليه من أرضها وعقارها[111]، وهو أمر لم يُعْنَ به واحد ممن سبقه من الخلفاء، فبالإضافة إلى توجيهاته لعامله السَّمح فقد انتدب مولى من ثقاته يسمى جابراً، وبعثه لتعزيز السَّمح في مهمّته[112]. فأَمَرَ السمح أَنْ يُمَيِّزَ أَرْضَهَا، وَيُخْرِجَ مِنْهَا مَا كَانَ عَنْوَةً وَيَأْخُذَ مِنْهُ الْخُمْسَ وَيَكْتُبَ إِلَيْهِ بِصِفَةِ الْأَنْدَلُسِ[113]، فخرجت بإقليم قرطبة ارض البطحاء المعروفة بالرّبَض من الخمس، وما يقال عن قرطبة يقال عن غيرها من أقاليم الأندلس التي خُمِّست[114]. كما انه أعاد النظر في مصارف الخمس فضمها لمصارف الفيء، كما فعل عمر بن الخطاب[115]، وان يصرف منها على جميع مصالح المسلمين، وكتب:..أن يُلحق الخمس بالفيء وأن يوضع مواضعه التي سم الله وفرض.. فاقتدوا بإمام عادل فإن الآيتين متفقتان آية الفيء وآية الخمس.. فنرى أن يُجمعا جميعاً فيُجعلا فيئاً للمسلمين ولا يستأثر عليهم[116].

كما اسقط عمر الكثير من الضرائب غير الشرعية، كإسقاط الهدايا المقدمة إلى الدولة في الأعياد والهدايا الشخصية للخلفاء[117]. مرددا في ذلك مقولته الشهيرة:" إن الله بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا"[118] وعندما طلب عمر من احد عماله إسقاط الضرائب على الموالي اخبره بان ذلك يؤدي إلى إفلاس الخزينة، فرد عليه عمر بن عبد العزيز قائلا:" والله ليسعدني أن أرى كل إنسان مسلما حتى نفلح أنت وأنا الأرض بأيدينا ونكسب قوتنا"[119].

ومع قصر الفترة الزمنية للسمح إلا أن إصلاحاته قد أتت أكلها واستتب الأمن والنظام، ومع ذلك فقد واجه صعوبات في تطبيق إصلاحاته الإدارية، تجلت في ظهور معارضة شديدة من قبل الداخلين الأوائل للأندلس وأصحاب الملكيات الواسعة، ورفضهم الخضوع لأوامر الدولة المركزية، وعدم سماحهم للبلديين القادمين الجدد أن يشاركوهم في أراضيهم. وتوجه وفد منهم إلى دمشق يشكون إلى الخليفة، ويهددون بإخلاء الأندلس، لو حاول أتباع السمح بن مالك الاستقرار في أراضيهم. ولقد حل الخليفة هذه المشكلة، بأن منح أتباع السمح أراضٍ من حصة الخلافة. وأصبح هذا الإجراء، هو الطريقة المثلى لإسكان الجماعات الوافدة من العرب التي تدخل إلى الأندلس فيما بعد[120].وبذلك فقد عادت السلطة الأموية بعد وفاة عمر إلى ممارسة سياستها الأولى مع المغاربة ويبدوا أن خلفاء بني أمية كانوا مضطرين إلى ذلك نتيجة لعدة عوامل، كاتساع رقعة الدولة الإسلامية وكثرة نفقاتها العسكرية والمترفة؛ وكثرة من دخل في الإسلام من أهالي الأمصار المفتوحة، مما جعل موارد الدولة من الجزية والخراج تتناقص بشكل كبير. وهذا يعني توقف بعض موارد الدولة كالجزية التي كان يدفعها أهل الذمة، والأموال التي كان يغنمها الفاتحون بالإضافة إلى ضريبة الخراج[121].

وعليه فبمجرد استشهاد السمح سنلحظ عودة أمور الأندلس إلى ما كانت عليه، فأصبح الولاة بالأندلس لا تحركهم إلا العصبية القبلية وجمع الأموال، فقد كان للفتنة القبلية التي اضطرمت في إفريقية، بين العرب والبربر، صداها في الأندلس. فكان البربر في شبه الجزيرة الإسبانية يجيشون سخطا على العرب. لما استأثروا به دونهم من السيادة والحكم، بل أصبحت العصبية القبيلية بين اليمنية والمضرية تمزق وحدة العرب أنفسهم. ولذلك فلا نستغرب من تغير سياسة بعض الولاة من غزو النصارى إلى غزو المسلمين بداخل الأندلس، ومن ذلك ما قام عبد الملك بن قطن الذي ملأ الأرض ظلماً وجوراً، وقسم الناس بحسب العنصرية والقبلية، وأذاق الآخرين ألواناً من العذاب، ولم يعط من الغنائم للبربر، ولم يعط لغير المضريين، فانقسم الناس عليه وانقلبوا. وما قام به ثعلبة بن سلامة من غزوه

للعرب والبربر بماردة بشمال الأندلس، وقتله لخلق كثير منهم، وأسره لنحو الألف منهم؛ بل وكان يبيع ذراري أهل البلد، ويحملهم أسرى، ويرهقهم من أمرهم عسرا ولم يكن قبل بلج ولا غيره من يتعرض للذرية بسباء[122]، إلى أن جاء أبو الخطار واليا إلى الأندلس، فألفى ثعلبة بن سلامة بالمصارة، ومعه الأسرى والسبي من عرب قرطبة، قد اشتبك في الحبال الولد بالوالد؛ فأمر بإطلاقهم، وحلهم من وثاقهم[123]. ورغم أن ابوالخطار هو الآخر إلى اليمنية، فانقلبت السيادة بذلك من البلديين الى الشاميين[124]، حين تطلبت الظروف إيجاد أراضٍ جديدة لاستقرار القبائل الشامية. وبذلك اضطرمت الفتنة بين اليمنية والمضرية، وانقسمت الأندلس بذلك إلى معسكرين كبيرين، معسكر الشاميين المتغلبين على الحكم، ومعسكر العرب والبربر المحليين الذين اعتبروا الشاميين دخلاء غاصبين، فاشتد الاضطراب[125].

ولما خشي الزعماء العرب بالأندلس من عاقبة الحرب الأهلية، اتفقوا على تعيين يوسف بن عبد الرحمن الفهري من المضرية للولاية، وذلك دون موافقة أو مصادقة لا من والي إفريقية ولا من الخلافة، فتولى الحكم سنة (130- 138هـ)، وكانت إمارته إمارة استيلاء، وانفصل بالكلية عن الخلافة الأموية، وادعى أن الإمارة في الأندلس إمارة مستقلة، وأذاق الناس العذاب، فحدثت انكسارات كثيرة جداً، وثورات عديدة في أرض الأندلس، (أكثر من عشرين ثورة في داخل بلاد الأندلس). واستمر يوسف بن عبد الرحمن الفهري والياً للأندلس زهاء عشرة أعوام، وهو يزاول سلطة شبه مطلقة[126].

خاتمة:

ويتضح مما سبق ان اقتصاد مرحلة الفتح والولاة كان عسكريا بامتياز، اذ قام على مورد يكاد ينحصر في غنائم الحرب وهي موارد غير قابلة للاستثمار. وأما الضرائب غير الشرعية والمصادرات فقد ظهرت بعد عجز اقتصاد المغانم عن سد الحاجة المالية المتزايدة للخلافة بسبب التوسع في النفقات العسكرية وحياة البذخ المترفة، وهي في حد ذاتها غير منتجة للثروة بشكل مباشر، كما هو الحال

بالنسبة للعمل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالزراعة "لم تلعب دورا مهما في قوة هذا الاقتصاد، بل حتى ما تم الاستحواذ عليه من ملكيات فان استثماره لم يبدأ إلا في مراحل متأخرة وبقي مستقبل الدولة والإسلام في الأندلس مرهون بما ينتجه أهل الذمة وما يتبع ذلك من جزية أو خراج، وتبقى الصناعة حرفية بطيئة تعتمد على تقنيات ووسائل شبه بدائية، مقتصرة على ما هو موجه للحرب والاستهلاك المحلي، بل وكانت شبه غائبة عن الساحة الأندلسية في هذه المرحلة، وحتى التجارة فقد اقتصرت على بيع بعض السبي والتحف المجلوبة من ارض الحرب.

وهو ما رهن مستقبل تسيير دواليب ولاية الأندلس بالاعتماد على ما تجود به الحملات العسكرية دون غيرها، فإذا ما توقفت الفتوحات وحلت الأزمة، فان أسهل طريق للحصول على الأموال يتلخص في زياد نسب الجزية والخراج على أهل الذمة، وان تحتم الأمر بعد ذلك يتم اللجوء إلى المصادرات وإعادة النظر في العقود المبرمة مع أهل الذمة، بالاستحواذ على جزء من ملكياتهم أحيانا، وطرد البربر وبعض العشائر العربية إلى النواحي الشمالية المجدبة، والاستحواذ على أراضيهم الخصبة في الجنوب بداعي كثرة ثوراتهم على الأمراء والولاة العرب أحيانا أخرى. وهذا في تصورنا ما هو إلا تغطية للعجز في تسيير شؤون الأندلس المالية فيتم اللجوء ما هو غير شرعي بداعي المصلحة العليا، لسد العجز في السيولة المالية، وهو ما ظهر فعلا في كثرة الاقطاعات من الملكيات العامة(الخمس) في مقابل تسديد رواتب الجند، والإبقاء على الولاءات القبلية.

نعتقد أن إحدى الثوابت التي ميزت السياسة الاقتصادية للخلافة الأموية بالمشرق هي المسؤولة عن هذا الواقع، فمهما كانت مقاصدها النبيلة فإنها ساهمت في بناء اقتصاد هش وظرفي قائم على ما تجود به غنائم الفتوحات، بل وحتى هذه المداخيل على كثرتها، لم يوظفوها في مشاريع استثمارية تعود بالمنفعة العامة للمسلمين.

وقد ساهمت هذه العوامل الاقتصادية في حوادث الأندلس واضطراب شؤونها وتمزيق وحدتها وتكالب النصارى بالداخل والخارج ضد المسلمين ومحاولة استردادهم للأندلس في وقت مبكر من تاريخها.

هوامش المقال:

[1]– وقد كانت الدولة تعفي الثغور من الضرائب والخراج، بل تقدم لهم المساعدات المالية وزيادة الرواتب حتى يكونوا على مستوى من القوة والولاء تساعدهم على الصمود وحراسة المناطق الحدودية. عَلي محمد الصَّلاَّبي: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،ط1، 2006، ص235.

[2]. سالم بن عبد الله الخلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، م ع السعودية، ط1، 2003م، ج2، ص555.

[3]– عبد الاله بنمليح، الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ، لبنان، ط1، 2004، ص129.

[4]–نفسه: ص128.

[5]–نفسه: ص128.

[6] – ونحن في كلامنا عن الاقتصاد العسكري والحرب والمغازي والغنيمة في الأندلس ليس هدفنا ان نذم الجهاد وما دعا إليه الكتاب والسنة من ضرورة لنشر الإسلام ومبادئه السمحة وما ينجر عنها من مغانم وغيرها، بل هنا نحن نريد نقد بعض التجاوزات والسلوكيات التي خرجت عن إطار الكتاب والسنة أو اتخذت الكتاب والسنة لتبرير شرعية ما كان يحدث في بلاد المغرب جملة ومنطقة الأندلس على الخصوص، ..بل هي تصرفات أشخاص بعيدين عن مركز الحكم أو أحيانا بتشجيع من مركز الحكم، فتجاوزوا بتصرفاتهم الكتاب والسنة، وهذه انتقدها القرآن وحتى السنة النبوية في كذا من مناسبة وفي فترة كان النبي (ص) يقود هذه المغازي بنفسه، وهذا لم يمنع من انتقاد القرآن لتصرفات بعض الصحابة(كغزوة احد وما انجر عنها من نتائج على الدعوة الإسلامية) وفي صورة حديث (إنما الإعمال بالنيات ..فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه..) وغيرها.. وربما ما حدث في بلاد المغرب عموما وما حدث بالأندلس على الخصوص يعد شكلا استثنائيا في الفتوحات وما انجر عنها من نتائج. ومن ذلك تطور هذا الصراع من صراع بين دار الكفر ودار الإسلام، إلى صراع بين العصبيات والاثنيات الإسلامية نفسها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تضارب

المصالح، وهو ليس صراع من أجل مصلحة الفتوحات او المصلحة العليا للإسلام بقدر ما هي المصالح الشخصية أو قريب من ذلك.

[7] – أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، الأموال، تح خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، ص323. عَلي الصَّلاَّبي، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط1، 2006م، ص281.

[8] – الماوردي أبو الحسن علي بن محمد البغدادي(ت450هـ)، الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة، ص126.

[9] – الداودي ابو جعفر احمد، الأموال، تح رضا محمد شحاده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص77.

[10] – الماروردي، المصدر السابق، ص 199.

[11] – ياقوت الحموي شهاب الدين (ت626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، ج1، ص42-46.

[12] – ابن سلاّم، المصدر السابق، ص23.

[13] – ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 42/01. ابن سلاّم، نفسه، ص41. البغدادي عبد الرحمن بن محمد(ت 732هـ)، إرْشَادُ السَّالِك إلىَ أَشرَفِ المِسَالِكِ فِي فقهِ الإمَامِ مَالِك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط3، ص51.

[14] – عبد الاله بنمليح، المرجع السابق، ص132/131.

[15] – نفسه، ص130.

[16] ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح ومراجعة، ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال ، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط3، 1983 م، ج2، ص12، وص16-17وص40، وص43، وص51، المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، عام 1403 هـ - 1983 م، ج1، ص 57.

[17] . ابن عذارى، نفسه، ج2، ص23.

[18] – ابن حيان أبو مروان، المقتبس، نشر، ب. شالميتا وآخرون، المعهد الأسباني العربي للثقافة، مدريد 1979م، ج5ص483،482.

[19] – ابن حيان، نفسه، ج05، ص 398.

[20] – ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 73.

[21] – عبد الاله بنمليح، المرجع السابق، ص130.

[22] – نفسه، ص130.

[23] – وكان موسى وزيراً ومستشارا لبشر أيام ولايته للبصرة. فلما وُلِيّ الحجاج حكم العراق في سنة 75هـ، اتهم موسى باختلاس أموال البصرة، ولم ينقذه من بطش الحجاج سوى تدخل والي مصر عبد العزيز ابن مروان، وكان قد وفد يومئذ على الشام بأموال مصر، فهرع إليه موسى مستجيرا به. فعاد موسى إلى مصر مع عبد العزيز بن مروان، ولبث بها يتبوأ أسمى مراتب النفوذ والثقة حتى عين حاكما لإفريقية. محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997. ج1، ص24.

[24]– ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص05.

[25] – ابن خلدون عبد الرحمن(ت 808هـ)، تحقيق، خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1988، ج4، ص 150.

[26] – الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تح عبد الله الزيدان، عز الدين موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص46. 47. ابن عبد الحكم عبد الرحمن، فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، 1415هـ، ص235،234.

[27] – الرقيق، نفسه، ص50. ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص08.

[28] – احمد الطاهري، الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلال عصر بني عباد، مركز إسكندرية للكتاب، مصر، 2004، ص 17.

[29] نفس المرجع والصفحة.

[30] – الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت 1984م، ص5 ، وابن عذاري، المصدر السابق، ج2، صص 2 – 3. المقري أحمد ابو العباس، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (1968م)، ج1، ص135.

[31] – الرقيق، المصدر السابق، ص49. ابن عذاري، نفسه، ج2، ص18– 19 ابن القوطية، افتتاح الاندلس، تح ابراهيم الابياري، بيروت، 1982، (ص10). المقري، نفسه، ج1، ص130 و135 و136)، محمد عنان، المرجع السابق، ص 56/01. محمود شيت خطاب: قادة فتح الأندلس، مؤسسة علوم القرآن – منار للنشر والتوزيع، ط1، 2003 م، ص348.

[32] – ابن قتيبة: الامامة والسياسة، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، ج2، ص68.

[33] – حسين مؤنس، فجر الأندلس، الشركة العربية للطباعة، القاهرة 1959م، ص107. محمود خطاب، المرجع السابق، ص348.

[34] – محمود خطاب، نفس المرجع والصفحة.

[35] – ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، المصدر السابق، ج4، ص 151.

[36] – ابن قتيبة، المصدر السابق، ص ج2، ص 82 – 83.

[37]– حميد تيتاو، الحرب والمجتمع بالمغرب الأقصى خلال العصر المريني، 869-609هـ، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية،الدار البيضاء، م المغربية، 2009، صص181/179.

[38]– الرسالة الشريفية إلى الأقطار الأندلسية، ملحق ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت 1957. ص 205/203.

[39] – ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص 150.

[40]– ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 13 .

[41] – ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، المصدر السابق، ص35، العذري، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تح عبد العزيز الأهواني، مدريد، 1965، صص 65 – 67؛ المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص270 ، ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 85 الحِمْيَرِي، المصدر السابق، ص 195.

[42] – ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص 150.

[43] – ابن الأثير علي بن أبي الكرم(ت630هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1997م، ج4، ص 215. ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 13، محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص50.

[44] – حسين مؤنس، المرجع السابق، ص625. خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2000 م، ص 388.

[45] – السامرائي، نفسه، ص 388.

[46] – الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص 207 – 208، الغساني، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، تح الفريد البستاني، طنجة، 1944،ص 113، حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 628.

[47] – المقري، المصدر السابق، ج1، ص 276.

[48]– ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1962، ص 363 – 366 ؛ ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تحقيق، شوقي ضيف، القاهرة، 1964، ج2، ص 26. ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 34. الحميري، المصدر السابق، ص 149 – 150.

[49]– العذري، المصدر السابق، ص5؛ ابن الأبار، محمد بن عبد الله البلنسي، التكملة لكتاب الصلة، تح عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، 1995م، ج1، ص368، ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1973–1976م)، ج1، ص320،129، وج2، ص293؛ المقري، المصدر السابق،ج1، ص 293.

[50]– ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، القاهرة، 1966، ق 1، ص 323، 300، ق 2، ص 169 – 170؛ ابن الابار، نفس المصدر، ج1، ص 199 – 200. وج2، ص 609 – 610؛ ابن حزم، المصدر السابق، ص 328 – 329. ابن الخطيب، نفس المصدر السابق، ج1، ص 129 .

[51]– ابن الأبار محمد القضاعي البلنسي (ت 658هـ)، الحلة السيراء، تح حسين مؤنس، القاهرة، 1963، ج1، ص268؛ ابن القوطية، المصدر السابق، ص 64؛ ابن الفرضي، المصدر السابق، ق 1، ص 18.

[52]– ابن حزم، المصدر السابق،ص 431؛ العذري، المصدر السابق، ص 73، 84.

[53]– ابن حزم، نفسه، ص 443، الحميري، المصدر السابق، ص 142.

[54]– ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 36 – 37؛ المقري؛ المصدر السابق، ج3، ص 25. ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج2، ص542 – 543؛ ابن سعيد، المصدر السابق، ج1، ص 340.

[55]– العذري، المصدر السابق، ص5. ابن حزم، المصدر السابق، ص 132، المقري، نفسه، ج1، ص 290، وج3، صص11، 64، ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج1، ص179. ويبدو أن هؤلاء جاؤوا بعد الفتح، وأُقطعوا أراضي من خمس الخلافة. ويدل على ذلك أن كلمة "كنتش" ما هي إلا تحريف للكلمة اللاتينية Quinto) Quintus بالاسبانية) التي تستعمل للدلالة على الخمس من ممتلكات أو مزارع الفرد. خليل إبراهيم السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم في الاندلس، المرجع السابق، ص70.

[56] – الغساني، رحلة الوزير، المصدر السابق، ص 100؛ الرسالة الشريفية، المصدر السابق،ص 199.

[57] – الرسالة الشريفية، نفسه، ص199، ابن القوطية، المصدر السابق، ص204 – 205، مؤنس، المرجع السابق، ص 624.

[58] – المقري، المصدر السابق، ج1، ص258. ولكن الباحث محمود خطاب يقول انه "قد روعي في توزيع الأراضي، أن تخصّص الولايات الشمالية، وهي جلّيْقِيَّة وليُوْن والأستورياس

للبربر، وأن تخصّص الولايات الجنوبية الأندلسية، للقبائل العربية. وكان يُفرض على العمال القوط المشتغلين بزراعة الأرض، أن يدفعوا للسيد أو القبيلة المالكة ثلثي أو ثلاثة أخماس المحصول" محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص 73 – 74، محمود خطاب، المرجع السابق، ج2، ص14.

[59] الزهري، كتاب الجغرافيا، تح محمد حاج صادق، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة، ص 100.

[60] احمد الطاهري، المرجع السابق، ص17.

[61] ابن حزم ابو محمد، رسالة التلخيص لوجوه التخليص، ضمن الرسائل، تح احسان عباس، بيروت، 1980، ج3، ص175.

[62] الغساني، المصدر السابق، ص 114.

[63] ابن القوطية، المصدر السابق، ص 38، ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص118.

[64] – ابن خلدون، نفسه، ج4، ص151/150. المقري، المصدر السابق، ج1، ص120.

[65] – أبي عبيد، الأموال، المصدر السابق، ص .323.

[66] – ابراهيم القادري بوتشيش، نمط اقتصاد المغازي، ضمن كتاب حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الاسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2006، ص 11.

[67] – هي من القبائل العربية التي أرسلها هشام بن عبد الملك من بلاد الشام، للقضاء على تمرد البربر بالمغرب. بقيادة كلثوم بن عياض، ويبلغ عددهم نحو ثلاثين ألف رجل. السامرائي، المرجع السابق، ص 73.

[68] – نفسه، ص 388.

[69] – «كتب طارق الى موسى يستمدّه ويخبره بما فتح. فبعث اليه بخمسة آلاف، فتكامل المسلمون اثني عشر ألفا». ابن الأثير، المصدر السابق، ج4، ص562:

[70] محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص124.

[71] – ابن الخطيب، المصدر السابق، ج1، ص 102 - 103.

[72] – ابن القوطية، المصدر السابق، ص20؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص33؛ ابن الخطيب، نفسه، ج1، ص102-104.

[73] – حميد تيتاو، المرجع السابق، صص179-181.

[74] – بوتشيش، المرجع السابق، ص13

[75] – نفسه، ص23

[76] – ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص151.

[77] المقري، المصدر السابق، ج1، ص 273 - 274.

[78] - عَلي الصَّلاَّبي: الدولَة الأمويَّة عَواملُ الازدهارِ وَتَداعيات الانهيار، دار المعرفة للطباعة، بيروت، 2008 م، ص36.

[79]- السامرائي، المرجع السابق، ص 50.

[80] محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية في الاندلس، نشر سوريا، ط1 ، 1404، ص65.

[81] - ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ج1، ص244.

[82]- (حوالي 100كلم غرب باريس)، (وعن قرطبة حوالي 1000 كلم).

[83]- غزوة بلاط الشهداء كأنها أحد أخرى، قال تعالى:{مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ}[سورة آل عمران، الآية:152]، في موقعة أحد ترك الرماة مواقعهم طلباً للغنيمة بعد أن أيقنوا بالنصر،حتى إن عبد الله بن مسعود كان يقول: ما كنت أحسب أن منا من يريد الدنيا حتى نزلت هذه الآية.

[84]. ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص47 -52.

[85] - نفسه، ج1، ص48.

[86]- نفسه، ج2، ص33. بن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ص63، محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص126.

[87]. ابن عذاري، نفسه، ج1، ص47-52.

[88]- وبذلك فقد بدأ ظهور الفساد في الدولة الأموية من الأطراف فكانت نتائج ذلك ظهور المحاولات الاستقلالية ببلاد المغرب والأندلس وكانت نهايتها الحتمية انحلال الدولة الأموية نهائيا سنة 132هـ .(وظهور امارة الاستيلاء الممثلة في احفاد عقبة بن نافع بالمغرب والأندلس، في الفترة من سنة 124 الى 138هـ.)

[89]: محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص73.

[90]- نفسه، ج1، ص74.

[91]- بوتشيش، المرجع السابق، ص 24.

[92] - ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ج1، ص 244.

[93] - ابن القوطية، المصدر السابق، ص 29.

[94] - مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 63.

[95] - مؤنس، المرجع السابق، ص 633.

[96] - مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 24.

[97]– الحبيب الجنحاني: سياسة الخلافة الاموية تجاه المغرب، ضمن كتاب المجتمع العربي الاسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2005، ص191.

[98] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص24.

[99] – نفسه، ج2، ص23.

[100] – ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص151.

[101]: محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص55.

[102]– العذري، المصدر السابق، ص4– 5؛ الحميري، المصدر السابق، ص 62 – 63، 151 – 152.

[103]– العذري، نفسه، ص 65 – 67؛ الحِمْيَري، نفسه، ص 195.

[104]– السامرائي، المرجع السابق، ص45.

[105] – ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ج1، ص241.

[106] – محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص73. السامرائي، المرجع السابق، ص388.

[107] – ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص151.

[108]– الحَمِيدي محمد الأزدي(ت488هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية، القاهرة، 1966، ج1، ص05.

[109] محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص211.

[110]: نفسه، ج1، ص126.

[111]– ابن القوطية، المصدر السابق، ص 12– 13، السامرائي، المرجع السابق، 66.

[112] – ابن القوطية، نفسه، ص 12، محمود خطاب، المرجع السابق، ج2، ص14.

[113] ابن الأثير، المصدر السابق، ج5، ص74.

[114] – ابن القوطية، المصدر السابق، ص 24. ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 26 .

[115] – عَلي الصَّلاَّبي، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح، المرجع السابق، ص282.

[116] – لقد ساعدت إصلاحات عمر في إيرادات الخمس والفيء على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية، فتوزيعه للخمس على الأسهم المذكورة في القرآن مع إيثاره لذوي الحاجة أينما وجدوا ساعد على تحقيق إعادة توزيع الدخل والثروة، وشعر الناس بالعدل وزوال الظلم. عَلي الصَّلاَّبي، نفسه، ص282.

[117] – احسن بولعسل: الضرائب في المغرب الاسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين، 96-668هـ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2013، ص 82.

[118] – نفسه، ص 82.

[119] – مولوي الحسيني، الإدارة العربية، ترجمة، إبراهيم احمد العدوي، وعبد العزيز عبد الحق، مكتبة الآداب، القاهرة، 1958، ص223.

[120] – الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص 202 – 203؛204، ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 26.

[121] – احسن بولعسل، المرجع السابق، ص83.

[122] – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص33.-34.

[123] – نفسه، ج2، ص33. ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ص63.

[124] – وهم الشاميون الناجون من معركة بقدورة بقيادة بلج بن بشر، ويبلغون نحو عشرة آلاف رجل، فحاصرهم البربر بسبتة، حتى كادوا يهلكون جوعاً، فالتمسوا من والي الأندلس عبد الملك بن قطن الفهري، أن يسمح لهم بالعبور إلى الأندلس فرفض، ومنع إرسال التموينات إليهم، خشية إبعاده عن ولاية الأندلس التي كان البلديون يعدونها أراضيهم الخاصة بهم، لكن بعد فشل عبد الملك في القضاء على ثورة البربر بالأندلس، سمح بدخول الشاميين لمساعدته في القضاء على الثورة وفق شروط قاسية جدا؛ فاستطاع بلج ورجاله أن ينتصروا على البربر، ولكنهم رفضوا أن يغادروا البلاد. ومن هنا فقد قام صراع مرير بين البلديين المستقرين الأوائل، وبين الشاميين الجدد، استمر حتى وصول الوالي أبو الخطار الحسام بن ضرار الكلبي سنة125هـ. ابن عذاري، نفسه، ج1، ص55 – 56، و ج2، ص30؛ المقري، المصدر السابق، ج3، ص20.

[125] – محمد عنان، المرجع السابق، ج1، ص124.